المقدمـــة

التشريع الإسلامى يختلف عن غيره من التشريعات الأخرى حيث يتميز بخصوبة مباحثه واتساعها وشمولها ودقتها وظهور الفائدة فيها.

ويرى العلماء أن الإسلام يصلح لكل زمان ومكان، لكن حتى يتحقق هذا لابد من ضرورة تطور تشريعاته وضرورة استمرار دراسة مصادرها وحاجيات المجتمع الإسلامى لها.

وقد سئل أبو حيان التوحيدى مسكويه: لماذا كان أحد الفقهاء يقضى فى مسألة بحلها ويقضى فقيه آخر بحرمتها؟ فأجابه مسكويه بأن ذلك قد يكون لاختلاف الزمان والمكان، فقد يكون الشىء حلالاً فى زمـــن وفى مكان مـــا وحرامـــا فى آخر.

وقد سئل أيضاً: هل الأحكام الشرعية متفقة مع مصالح العباد ولاتخرج عنها فأجاب: نعم وبخاصة فى المعاملات، فإذا تبين أن نوعا من المعاملات لايحقق مصالح العباد فى وقت من الأوقات أجاز الاجتهاد تغيير الحكم، أما فى العبادات فيجب أن نفعل كما أمر الله إذا لم نفهم علته مادام رضاء الله فى ذلك، أما إذا نص على العلة فيها فإن الحكم يدور محلها وجوداً وعدما.

ويقول الأستاذ العقاد[1]: ينبغى أن يكون الاجتهاد جائزاً فى كل عصر، بل فريضة واجبة على كل من يخاطبه القرآن الكريم ويأمره بالتعقل والتفكير والعمل بما يؤمر به عن فهم ودراسة.

وهكذا نرى أن التشريع الإسلامى ديمقراطى إذ توافرت له صفة العموم فـــى مصدره وفى تطبيقه.. فليست هناك جماعة معينة خصص ووكل لها أن تشـــرع للناس وقصرت مهمة التشريع عليها بل مصدر التشريع عـــام.. وكـــذلك هـــو ديمقراطى لأنه ينفذ على الناس جميعـــا بلا فـــروق فمصـــــدره الأساســـــى الكتاب والسنة.

فإذا نظرنا مثلا لنظام الميراث كما جاء فى التشريع الإسلامى سنجـــده نظاما

---

(١) الديمقراطية فى الإسلام ص ١١٣.

دقيقا شاملا تتضح فيه العدالة والدقة، وهو بلاشك يفوق أى نظـــام معمـــول بـــه للميراث فى أى دولة من دول العالم حتى إن بعض الدول الغربية توجه عنايـــة خاصة لدراسة نظام المواريث فى الإسلام.

وقد تعددت مصادر التشريع ففى عهد الرسول ﷺ كانـــت مصـــادر التشـــريع الإسلامى ثلاثة: القرآن الكريم، الحديث الشريف، الاجتهاد.

وبعد وفاة الرسول ﷺ وجد نوع مهم من مصادر التشريع واحتل المكان الثالث بعد القرآن والحديث وهو إجماع الصحابة، وذلك لأن إجماع الصحابة هو فـــى الحقيقة اجتهاد مجموعة من أساطين الشريعة.. فالقاضى أصبح إذا عرضت عليه قضية يبحث عن حل لها فى القرآن أوالحديث أو الإجماع، وإن لم يجد اجتهـــد وعمل بما يهديه إليه اجتهاده.

والاجتهاد الفردى أدى لحدوث المذاهب المختلفة التى اتفقت فى الأخذ من القرآن الكريم، وما صح من أحاديث الرسول واختلفت فيما يتعلق بقياس مسألة على أخرى. وكل هذا سنتناوله بالتفصيل فيما هو آت.

وعموما دراسة التشريع الإسلامى تفيد فى إمكان الانتفاع بما فى الإسلام من تشريعات وقوانين.. ولذا سنلقى بعضا من الضوء على مصادر التشريع الإسلامى وأشهر الصحابة الذين شرعوا فى الإسلام علنا نفيد ونستفيد.

والله الموفـق ،،

المؤلف

متولى الجرجاوى

obeikandl.com